

Distr.: General
19 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١١٢ (ج) من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر
عضواً في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس
الجمعية العامة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى الأمم المتحدة في نيويورك
تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة، وبالإشارة إلى ترشح بنغلاديش لعضوية مجلس حقوق
الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، تتشرف بأن تحيل طيه التعهدات الطوعية المقدمة من
حكومة بنغلاديش.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290914 290914 14-61361 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة ترشح بنغلاديش لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية هو جزء من التقاليد العريقة المرعية لدى مجتمع بنغلاديش على امتداد تاريخه. وتلتزم بنغلاديش بوصفها ديمقراطية مدنية التزاماً راسخاً. مبدءاً المجتمع القائم على التعددية الذي يستمد مقوماته من الحوار الحقيقي والبناء ومن التعاون بين أفراد واحترام بعضهم بعضاً. وتتجسد هذه القناعة في القيم الأساسية لدستور البلد الذي يبني على الاعتراف بأن تحقيق التنمية والرفاه لصالح المواطنين لا يمكن أن يتأتى إلا في ظل ثقافة تقوم على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وتكرس ديباجة الدستور القيم الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتتعهد بأن يكون الهدف الأساسي للدولة هو إقامة "مجتمع يكفل سيادة القانون والحرية والمساواة والعدالة وحقوق الإنسان الأساسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المواطنين".

٢ - وتؤمن بنغلاديش بأن حقوق الإنسان قاطبة هي حقوق عالمية يعضد بعضها بعضاً وترتبط فيما بينها ارتباطاً متيناً لا تنفصم عراه. وهي تؤمن أيضاً بأن الحوار البناء بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والتعاون فيما بينها يشكلان الأساس لوجود أداة فعالة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وبهذه القناعة ما فتئت بنغلاديش تشارك مشاركة نشطة وبناءة في مجلس حقوق الإنسان. وتقدر بنغلاديش تقديراً بالغاً العمل الذي يضطلع به مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والأفرقة العاملة والآليات التابعة له، وهي تعد من بين أقوى دعاة مواصلة تعزيز الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان وآلياته، وهيئات المعاهدات وغيرها من هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان.

التقدم الذي أحرزته بنغلاديش في مجال حقوق الإنسان ومنجزاتها في هذا الشأن

٣ - دستور بنغلاديش هو القانون الأسمى في البلد. وتعكس الحقوق الأساسية المكرسة في الدستور العديد من حقوق الإنسان المنصوص عليها في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وينص الدستور على الحقوق الأساسية التي تكفل المساواة أمام القانون والمساواة في الحماية التي يمنحها القانون وحماية الحياة والحرية وحظر المعاملة التمييزية. وينص الدستور أيضاً على حريات الكلام والتعبير والفكر والوجدان والدين والتنقل وتكوين الجمعيات والتجمع والتجارة والعمل والتملك والأمن والخصوصية الداخلية، وعلى احترام القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، يحظر الدستور التمييز على أساس العرق أو الدين أو الطبقة أو نوع الجنس. وعلى الرغم من عدم قابلية هذه المبادئ الأساسية للإنفاذ نظرياً، فإن المحكمة العليا، في عدد من المناسبات، أكدت من أجل حماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

٤ - وقد عقد البلد العزم على الوفاء بالتزاماته الدستورية، فضلاً عن التزاماته الدولية المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق مجموعة واسعة من التدابير التشريعية والإدارية وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد سعت بنغلاديش إلى تحقيق الأهداف المنصوص عليها في التعهدات الطوعية التي قدمتها سابقاً ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً. ويرد أدناه عدد من الإنجازات التي تحققت على الصعيد الوطني:

- تم القيام بعدد من الإصلاحات المؤسسية في بنغلاديش على مر السنين من أجل تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد. وتهدف هذه الإجراءات والمبادرات إلى زيادة تعزيز حماية حقوق الإنسان وتوطيدها والتمتع الفعلي بها من جانب جميع المواطنين، وإلى تمكين الجهاز القضائي ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية من مزاولة أنشطتها بحرية. وكان من أهم ما اتخذ من إجراءات الفصل بين الجهاز القضائي والسلطة التنفيذية لضمان الإطار القانوني لاستقلال الجهاز القضائي. وتؤمن بنغلاديش بأن استقلال الجهاز القضائي شرط حاسم لكفالة الحكم الرشيد وسيادة القانون، ومن ثم لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتؤمن بنغلاديش أيضاً بأن استقلال الجهاز القضائي ونزاهته ستكون لهما آثار واسعة النطاق في تحسين سيادة القانون والحكم الرشيد في البلد.
- وقد ساهمت مجموعة تدابير تشمل تعجيل إجراءات المحاكمة في القضايا الجنائية، وإصلاح السجون، وخدمات المساعدة القانونية والوسائل البديلة لتسوية النزاعات، في تعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد في بنغلاديش.
- وقد أُعدّ برنامج لإصلاح الشرطة من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها الشرطة في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أثناء قيامها بواجباتها. ويهدف ذلك البرنامج إلى تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون عن طريق دعم المجالات الرئيسية للاحتكام إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الإصلاح التشريعي من أجل الاستعاضة عن قوانين الحقبة الاستعمارية بسن قانون يستجيب لمتطلبات المجتمع الديمقراطي وذلك بتضمينه أحكاماً تنص على قواعد سلوك لأفراد الشرطة، تشير خاصة إلى ضرورة مراعاة حقوق الإنسان أثناء أداء واجباتهم، كما تنص على مبادئ توجيهية لمراعاة

الاعتبارات الجنسانية في معاملة النساء والأطفال، وتدابير تكفل العقوبة والمساءلة لدى انتهاكهم ما يقع على عاتقهم من التزامات قانونية.

- وقد عملت بنغلاديش، من خلال التدابير التشريعية والتنفيذية، على كفالة حرية الكلام والتعبير وحرية الصحافة وحرية الفكر والوجدان. فكل مواطن يتمتع بالحق في الدين والتعليم وتكوين الجمعيات والتجمع والعمل والتجارة وما إلى ذلك. وقد نجحت بنغلاديش في إقامة شبكة من أكثر شبكات الإعلام المطبوعة والإلكترونية استقلالية في العالم. وتشهد الأعداد الوفيرة من المنشورات على زخم وسائل الإعلام المطبوعة في البلد، حيث يجري إصدار ٥٤٤ جريدة يومية، و ٣٥٧ جريدة أسبوعية، و ٦٢ جريدة نصف شهرية، و ٩٣ جريدة شهرية. وقد نما عدد القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية الخاصة نموا كبيرا. ففي الوقت الراهن، يوجد ما يقرب من ٣٠ قناة تلفزيونية خاصة تعمل في البلد أو توجد قيد الإنشاء. ويسمح البلد أيضا بمشاهدة جميع القنوات التلفزيونية الدولية مجانا. وقد تم تعزيز إمكانية الاطلاع على المعلومات بشكل كبير عن طريق توسيع نطاق شبكات الإنترنت وزيادة حريتها.
- واقتناعا من بنغلاديش بأن حرية تدفق المعلومات شرط أساسي لنجاح الديمقراطية، فقد استنتت قانون الحق في الحصول على المعلومات، وأنشأت لجنة متكاملة معنية بالإعلام وما زالت هذه اللجنة تزاوّل عملها.
- رسّخت بنغلاديش دورها ككيان ديمقراطي تعددي من خلال التزامها العميق بمبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها لصالح جميع المواطنين، مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة والطفل والأقليات والمعوقين وغير هؤلاء من الشرائح المستضعفة من السكان.
- وقد اعتمدت بنغلاديش التدابير التشريعية والمؤسسية اللازمة لتعزيز حقوق المرأة والطفل. ويجري التركيز خاصة على حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف وسوء المعاملة والتمييز. وأنشأت بنغلاديش وزارة مستقلة مكرسة لرعاية المرأة والطفل. واستُنتت قوانين صارمة لحماية النساء والأطفال من الاتجار والاستغلال، ولا سيما الفتيات. ووضعت قوانين صارمة للتصدي للعنف ضد المرأة.
- وتولي بنغلاديش اهتماما مركّزا لسياسة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، حيث تتخذ إجراءات تصحيحية لتعميم مراعاة قضايا المرأة في الجهود الإنمائية الوطنية من خلال وضع ميزانية تراعي الفروق بين الجنسين، وتنظيم برامج محو الأمية، وزيادة تمثيل النساء في القوة العاملة، وكفالة تحررهن اقتصاديا وتحسين تمثيلهن سياسيا. وجرى

اعتماد بعض الأحكام الخاصة تشمل برامج شبكات الأمان الاجتماعي لصالح الفئات المحرومة من السكان، بمن فيهم النساء. وبدأ العمل بنظام الإعانة الشهرية للأرامل والمهجورات والمعوزات. وما انفكت النساء المكروبات والشديدات العوز يتلقين المساعدة الغذائية ويستفدن من التدريب على تنمية المهارات في مجال الأنشطة المدرة للدخل. وتهدف السياسة الاستشرافية الوطنية لتنمية المرأة لعام ٢٠١١، إلى معالجة مسائل الحد من الفقر مع التركيز خاصة على تمكين المرأة وبناء قدراتها المالية. وقد قطعت بنغلاديش أيضا أشواطاً كبيرة في ميدان زيادة مشاركة المرأة في الحياة العامة. وما فتئت النساء يتولين أدواراً قيادية على الصعيد الوطني، سواء في هيئات الحكم المحلي أم في قطاع الشركات.

- وتعد بنغلاديش من أولى الدول الموقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وينص القانون الوطني للطفولة لعام ٢٠١٣ على أحكام تتسق وأحكام الاتفاقية، بما في ذلك مسألة السن الدنيا للطفل. والجلس الوطني للطفولة هو أسمى هيئة للسياسات العامة تتولى رصد إعمال حقوق الطفولة والقوانين المتصلة بها. ويجري إيلاء الاهتمام الواجب لمسألة مواصلة تعزيز نظام قضاء الأحداث وإصلاحه.
- وبنغلاديش هي البلد العشرون الذي صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعاقين والبرتوكول الاختياري الملحق بها. وتتولى لجنة الرصد الوطنية العاملة برعاية وزارة الرعاية الاجتماعية مسؤولية كفالة الامتثال للاتفاقية. وأنشئت هيئة وطنية مستقلة لتقديم الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك مدهم بالمساعدة المالية.
- وقد أحرزت بنغلاديش تقدماً كبيراً نحو كفالة التحرر الاقتصادي للأشخاص من حيث النمو الاقتصادي المستدام، وزيادة نصيب الفرد من الدخل، وتحسين الأمن الغذائي، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، والإنجازات الكبيرة التي تحققت في القطاعات الاجتماعية، ولا سيما في قطاعي التعليم والصحة. وساهمت المفاهيم النابعة من البيئة المحلية مساهمة حاسمة في تحقيق تلك الإنجازات. وما انفكت هيئات المجتمع المدني النشيطة، بما في ذلك عدد كبير من المنظمات غير الحكومية، تعمل في شراكة وثيقة مع الحكومة من أجل تحقيق التغييرات المطلوبة على مستوى المجتمعات المحلية.
- وكثيراً ما يُضرب المثل ببنغلاديش لما لها من ممارسات فضلى في مجال برامج الحماية الاجتماعية. وقد وضعت طائفة عريضة من شبكات الأمان الاجتماعي للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجه الفقراء والمستضعفين. ومن بين أشهر برامج

الحماية الاجتماعية برنامج التحويلات النقدية المباشرة، وبرنامج الغذاء مقابل العمل، وبرنامج التغذية المدرسية المجانية، وبرنامج بدل الشيخوخة، وبرنامج الدعم والتمويل البالغ الصغر.

- وتشجع بنغلاديش مساهمة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتعد الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية من بين السمات البارزة للحقل الإنمائي في بنغلاديش. وتشمل أنشطة المنظمات غير الحكومية مجالات الرعاية الصحية والتعليم غير النظامي وتمكين المرأة وبرامج القروض البالغة الصغر. وتسهم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأهلية إسهاما كبيرا في حماية الحقوق المدنية والسياسية أيضا. ويفوق عدد المنظمات غير الحكومية المسجلة في بنغلاديش ١٤ ٠٠٠ منظمة.
- وتؤمن بنغلاديش بأن توفير التعليم للجميع خطوة أساسية في اتجاه كفالة التمتع بحقوق الإنسان. ومن ثم فقد اعتبرت الحكومة توفير التعليم للجميع، ولا سيما للفتيات، مسألة ذات أولوية. وتعتبر سياسة التعليم الوطنية لعام ٢٠١٠، وثيقة رائدة تهدف إلى تشجيع إقامة نظام تعليمي جيد قادر على إحداث التغيير وعلى تربية مواطنين عالميين بحق لمجتمع يقوم على المعرفة. وتوفر بنغلاديش التعليم مجانا للفتيات حتى الصف الثاني عشر.
- وتواصل بنغلاديش التمسك بالتزامها باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والعمل على الحد من آفته في جميع مجالات المجتمع. وقد أصبحت لجنة مكافحة الفساد حاليا تتمتع بالاستقلال المالي وهي تعمل باستقلال وحياد وتدير شؤونها بذاتها.
- وقد أنشأت بنغلاديش لجنة وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان تمشيا مع مبادئ باريس. واللجنة مخولة صلاحية تلقي ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان من أي فرد أو جماعة وتتولى التحقيق فيها باستقلالية تامة. كما تقوم برصد الأوضاع العامة لحقوق الإنسان في البلد وتقديم التوصيات اللازمة.
- وترى بنغلاديش أن الإرهاب يؤثر سلبا في حقوق الإنسان. وتمشيا مع سجلها المتين في مجال مكافحة الإرهاب، صدقت بنغلاديش على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث عشرة المتعلقة بالإرهاب. وهي أيضا طرف في الاتفاقية الإقليمية لقمع الإرهاب لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

إسهامات بنغلاديش على الصعيد العالمي

٥ - تقوم بنغلاديش بدور بناء في الساحة الدولية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق الحوار والتفاهم والتعاون. وهي تسعى جاهدة إلى بناء توافق بشأن القضايا الهامة في مختلف المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة. ومن الإنجازات الرئيسية التي حققتها على الصعيد الدولي ما يلي:

- تعد بنغلاديش دولة طرفاً في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان تقريباً، بما فيها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولاتها الاختيارية؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ واتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والاتفاقية الدولية المعنية بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.
- وتحرص بنغلاديش دائماً على إقامة علاقات عمل متينة مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات حقوق الإنسان.
- وإذ تقتنع بنغلاديش اقتناعاً راسخاً بالدور الذي يمكن أن يضطلع به مجلس حقوق الإنسان وآلياته في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على نطاق العالم، فهي تشارك مشاركة نشطة في أعماله. وتتعاون مع غيرها من الدول الأعضاء بالأمم المتحدة ومع ممثلي المجتمع المدني والإجراءات الخاصة بما يجعل من المجلس هيئة لحقوق الإنسان تؤدي دورها بفعالية وكفاءة ومصادقية. وفي السنوات الأخيرة، وجهت بنغلاديش الدعوة إلى العديد من المقررين الخاصين، مبدية بذلك استعدادها للتعاون مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.
- وتعاونت بنغلاديش مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان وأفادت كثيراً من توصياتها في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلد. واتخذت بنغلاديش مبادرات ترمي إلى زيادة تحسين سجلها في مجال تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات، وتسهم أيضاً في عمل تلك الهيئات من خلال ترشيح خبراء مستقلين للانتخاب فيها.

- وما فتئت بنغلاديش تدعو إلى الحوار بوصفه أنجع السبل لتعزيز الوئام الديني والتسامح والاحترام والتضامن فيما بين مختلف الأديان والثقافات.
- وتعد بنغلاديش من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويعمل جنودها في ظروف صعبة في الكثير من حالات ما بعد النزاع من أجل حماية أرواح المدنيين وصون حقوق الإنسان المفروضة لهم وبخاصة النساء والأطفال.
- وتعلق بنغلاديش أهمية كبيرة جدا على آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد أسهمت آلية الاستعراض الدوري الشامل في إيجاد بيئة الانفتاح المرجوة ووفرت منبرا للحوار البناء. وتشارك بنغلاديش مشاركة فعالة في عمل هذه الآلية وتتعاون معها بفعالية. وخلال الجولة الثانية من الاستعراض الذي أجري في نيسان/أبريل ٢٠١٣، قبلت بنغلاديش معظم التوصيات واتخذت بالفعل الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذه التوصيات على الصعيد الوطني.

التعهدات الطوعية

- ٦ - تقدم بنغلاديش التعهدات التالية.
- ٧ - ستقوم بنغلاديش على الصعيد المحلي بما يلي:
 - العمل أثناء رسم سياساتها واستراتيجياتها الوطنية على تكثيف جهودها من أجل دعم المبادئ الأساسية المكرسة في الدستور، فضلاً عن مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها
 - النظر في الانضمام إلى ما تبقى من صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، بما في ذلك على أساس التوافق الذي يُتوصل إليه بفضل عمليات التشاور الوطنية، حسب الاقتضاء
 - تعزيز جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه هيئات المعاهدات ذات الصلة بالصكوك الدولية التي هي طرف فيها
 - الاستمرار في سن تشريعات وطنية لتنفيذ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها

- مواصلة التعاون مع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان ومع آلياته والعمل معها بهدف زيادة تحسين أوضاع حقوق الإنسان والاستمرار في توجيه الدعوات إلى المقررين الخاصين على أساس منتظم
- مواصلة المشاركة في آلية الاستعراض الدوري الشامل للخضوع للاستعراض بموجب الأحكام والشروط والطرائق التي يضعها المجلس، واتخاذ تدابير ملائمة على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل المتعلقة بجميع الجهات المعنية وبالصيغة التي تم قبولها
- العمل على زيادة تعزيز وتوطيد النظام القانوني والتنظيمي والهياكل المؤسسية التي تعزز الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون
- الاستمرار في المحافظة على استقلال القضاء وحرية الصحافة
- الحفاظ على الاتجاه نحو زيادة تعزيز وتمكين الهيئات التشريعية والرقابية من قبيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للانتخابات، ولجنة مكافحة الفساد، ولجنة الوظيفة العمومية، ولجنة الإعلام
- ضمان الرقابة البرلمانية الفعالة، بما في ذلك من خلال اللجان البرلمانية الدائمة، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحسابات العامة؛
- مواصلة توفير ما يلزم من برامج لبناء القدرات والتدريب في مجال حقوق الإنسان للمسؤولين عن إنفاذ القوانين والقضاة والمدعين العامين والمحامين والصحفيين والبرلمانيين ووسائل الإعلام
- المضي في خططها الإنمائية لصالح شعبها، مع التركيز خاصة على تمكين المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك من خلال مواصلة تطبيق المفاهيم المنبثقة من البيئة المحلية وابتكار المزيد منها
- العمل من أجل تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين وإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية ونتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة واجتماعات المتابعة المعقودة بشأنها
- مواصلة تعزيز حقوق الأقليات الدينية والعرقية وحمائتها، والعمل من أجل الحفاظ على الوئام بين الطوائف التقليدية، من خلال التمسك بقيم المدنية والتعددية ومشاركة الجميع التي تقوم عليها الدولة والمجتمع بشكل عام

- مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تعزيز حقوق العمال وحمايتهم والعمل تدريجياً على توفير ظروف العمل اللائق في جميع قطاعات الاقتصاد
- مواصلة دمج مسألة التخفيف من حدة الفقر في سياساتها الوطنية، وتعزيز جهودها من أجل ضمان تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها بما في ذلك الغذاء والملبس والمأوى والتعليم والرعاية الصحية الأولية وإمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي كوسيلة للتمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان
- تعزيز الدور البناء الذي يضطلع به المجتمع المدني ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز حقوق الإنسان على جميع المستويات.

٨ - وعلى الصعيد الدولي ستقوم حكومة بنغلاديش بما يلي:

- مواصلة تقديم دعمها التام لمجلس حقوق الإنسان في أعماله لتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز من أي نوع وبطريقة نزيهة وعادلة
- تعزيز عملها البناء مع الأعضاء الآخرين في مجلس حقوق الإنسان والتعاون معهم لجعله هيئة تزاوّل عملها بفعالية وكفاءة
- مواصلة العمل بصورة بناءة مع جميع الأطراف على أساس الحوار والتعاون من أجل تذليل العقبات التي تحول دون الأعمال الكاملة لجميع حقوق الإنسان، ومنع انتهاكها في جميع أنحاء العالم
- القيام بدور صلة الوصل بين مختلف المجموعات والفئات المعنية داخل مجلس حقوق الإنسان من أجل التوصل إلى قرارات نزيهة وموضوعية يقبلها الجميع، وإلى تحقيق التفاهم من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم
- مواصلة دعم أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الاضطلاع بولايتها
- مواصلة دعم وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها التي يمكنها أن تيسر تعزيز حقوق الإنسان مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان

- العمل من أجل إعمال الحق في التنمية، بوصفه حقاً غير قابل للتصرف للشعوب والأفراد كافة، ودعم الجهود المبذولة حالياً من أجل مواصلة تطوير وتفعيل هذا المفهوم؛ استناداً إلى تطبيقات عملية
 - مواصلة العمل من أجل الإعمال التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع، مع التشديد على تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد على جميع المستويات
 - مواصلة تتبع مسألة حقوق الإنسان وتغير المناخ على الصعيدين الوطني والدولي من أجل توثيق الصلة بين دوائر حقوق الإنسان والأوساط المعنية بقضايا تغير المناخ
 - مواصلة تعزيز حقوق ورفاه العمال المهاجرين ومناصرتها في جميع أطوار الهجرة.
- ٩ - ومن منطلق كون بنغلاديش دولة طرفاً في جميع الصكوك الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وإحدى الجهات الفاعلة في رسم برنامج العمل الدولي في مجال حقوق الإنسان، فهي ترشح نفسها لعضوية مجلس حقوق الإنسان خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧.